تعد ثورة 14 تموز 1958 في العراق انعطافة تاريخية حاسمة في تاريخ العراق المعاصر، لأنها الثورة التي حررت العراق، وانبثقت فيها جمهوريته، ودكت صرح النظام الملكي[1]، الذي استمر وجوده سبعة وثلاثين عاما لتعلن محله ولادة أول جمهورية في العراق هزت المجتمع العراقي في الصميم وفجرت كل تناقضاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية[2]، وبذا تحطمت اكبر واهم مناطق النفوذ البريطانية في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي التي ارتبط بها العراق من خلال ميثاق بغداد في شباط عام 1955، الذي ضم تحت مظلته كل من تركيا وإيران والباكستان وبريطانيا وبدعم وإسناد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

لقد كتب العديد من المؤرخين عراقيين، وعرب، وأجانب، وأكاديميين، وساسة وصحفيين عن الثورة ورجالها وأحزابها وصحفها وتطوراتها السياسية، معتمدين، في كتاباتهم الجديرة بالدراسة والاهتمام، على وثائق عراقية وعربية وأجنبية تارة وعلى ما خزنته ذاكرتهم تارة أخرى[4].

إسماعيل العارف وثورة 14 تموز 1958

يرى إسماعيل العارف انه كان من حق الشعب العراقي أن يلجأ إلى الثورة لتغيير الحكم المتعسف الذي عجزت جميع محاولات القوى السياسية عن تعديل مساره بالطرق الديمقراطية السليمة،فجميع الثورات الوطنية ومنها ثورة 14تموز، التي استهدفت قلع النظام السياسي من الجذور لا تحتاج إلى مباركة المباديء القانونية لكي تكتسب الشرعية فشرعيتها مستمدة من حقوق الشعب الطبيعية، لأنها استهدفت

---

(1) موسى حبيب، ثورة 14 تموز، بغداد، 1958، ص111 ؛ Majid Khadduri, Republican Iraq, London, 1969, P.20

(2) عادل تقي البلداوي، نبض الشارع العراقي في عهد عبد الكريم قاسم وثائق أمنية جديدة، بغداد، 2004، ص6.

(3) وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ط1، بغداد، 1989، ص9.

(4) عادل تقي البلداوي، المصدر السابق، ص6.

القضاء على نظام سياسي كان مصطنعا في الأساس وفرض على الشعب بحراب الدولة المحتلة بريطانيا، فإزالته حق طبيعي مارسه الشعب بواسطة الجيش[1].

وكان النظام الجمهوري شعارا نادى به العراقيون بعد انفصال العراق عن الدولة العثمانية واحتلاله من قبل البريطانيين وقد تبنى بعض المفكرين والسياسيين العراقيين فكرة الجمهورية منذ بداية العشرينيات، فكان ينادي بها السياسي العراقي المعروف توفيق الخالدي الذي اغتيل في أواسط العشرينيات واتهم نوري السعيد بتدبير اغتياله، حتى أن البعض رشحوا لتولي رئاسة الجمهورية السيد طالب النقيب وقد نفاه البريطانيون من العراق لمطالبته بذلك، ولطموحه الشخصي وقد عمل البريطانيون على كبت هذا الاتجاه لدى العراقيين فوأدوه بقواتهم المحتلة ولكن فكرة الجمهورية عادت إلى الظهور بعد هروب الوصي عبد الإله على أثر حركة مايس 1941غير أن السياسيين لم يتفقوا على تنفيذها كما انطلقت بالشعار حناجر المتظاهرين بالقرب من كلية الحقوق في بغداد خلال وثبة كانون الثاني 1948 ضد معاهدة بورتسموث[2].

إسماعيل العارف محور الخلاف الأول بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

عقد مجلس الوزراء جلسته الأولى مساء يوم الخامس عشر من تموز 1958 في مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وتواصل الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل واستعرض خلال خمس ساعات تقريبا التدابير التي يجب اتخاذها لحماية

---

(1) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص212.

(2) المصدر نفسه، ص212-213.

البلاد من الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية[1] سيما وان الإذاعات العالمية أخذت تذيع أخبارا عن إنزال أمريكي في لبنان، وتدفق القوات البريطانية نحو الأردن، فتوقع مجلس الوزراء العراقي وقوع أحداث خطيرة ولاحظ الوزراء أيضا وجود خلاف بالرأي بين كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حول اتخاذ بعض القرارات، وكانت أول قضية ظهر فيها الخلاف هي مهمة اختيار ممثل دائم للعراق في هيئة الأمم المتحدة، وكان مجلس الأمن آنذاك منعقدا والعراق عضو فيه وكان ممثله في عهد النظام الملكي الدكتور عبد المجيد عباس والذي صرح بأنه لا يعترف بما حدث في العراق وانه يمثل الاتحاد الهاشمي برئاسة الملك حسين ملك الأردن[2].

وقد رشح عبد الكريم قاسم الزعيم الركن إسماعيل العارف، الملحق العسكري في واشنطن، لإشغال المنصب بدلا من عبد المجيد عباس، بينما أراد عبد السلام عارف تعيين الرائد الركن صالح مهدي عماش[3] وأصر كل منهما على موقفه وتعالى الصياح بين الاثنين ترك على أثره عبد السلام عارف الاجتماع[4]، إذ أن عبد السلام عارف كان يتهم إسماعيل العارف بأنه هو الذي وشى بالضباط الأحرار لدى رئيس أركان الجيش سنة 1956 بينما كان عبد الكريم قاسم يصر على تعيين صديقه الحميم إسماعيل العارف بحجة انه أعلى رتبة من صالح مهدي عماش، ونظرا لعدم قناعة أعضاء المجلس بقدرة المرشحين فقد قرر المجتمعون اختيار هاشم

---

(1) عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد (نشاطه الثقافي ودوره السياسي)، بغداد، 1991، ص243-244.

(2) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 14 تموز 1958 – 7 شباط 1959، ج1، بغداد، 2000، ص51.

(3) هادي حسن علوان، عبد الكريم قاسم(الحقيقة)، بغداد، 1990، ص74 ؛ عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير(الانقلاب 39)، بيروت، 2003، ص129 ؛ قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص136.

(4) علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري(رؤيا صبحي عبد الحميد وآراء المعارضين)، بغداد، 2005، ص15.

جواد[1] بديلا عن المرشحين السابقين ممثلا للعراق في هيئة المم المتحدة[2]، وتقرر في الاجتماع أيضا سحب عبد المجيد عباس وان يقوم عبد الجبار الجومرد[3] بصفته وزيرا للخارجية بالطلب إلى هيئة الأمم المتحدة تأجيل الجلسة الخاصة التي كان من المقرر عقدها بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للنظر في أمر العراق[4].

---

(1) هاشم جواد: ولد في بغداد عام 1911، أكمل الدراسة الثانوية عام 1928، حاصل على بكالوريوس علوم من الجامعة الأمريكية في بيروت سنة 1932، وفي عام 1937، عين سكرتيرا لمكتب مجلس الوزراء، وفي عام 1938 عين في الممثلية الدائمية لدى عصبة الأمم، وفي عام 1946 أسندت إليه مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة، عين في عام 1956 ممثلا دائما للعراق في الأمم المتحدة وفي بداية عام 1958 عين مديرا عاما في ديوان وزارة الخارجية، ممثل العراق في الأمم المتحدة بعد ثورة 14 تموز 1958، وزير خارجية العراق(9 شباط 1959 – 8 شباط 1963) قتل عام 1969 . ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، 1961، ص295 ؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص52.

(2) هادي حسن علوان، المصدر السابق، ص74.

(3) عبد الجبار الجومرد: ولد في مدينة الموصل عام 1909 وتعلم في مدارسها، وتخرج في دار المعلمين الابتدائية عام 1929، حاصل على شهادة الحقوق من المعهد العربي بدمشق سنة 1935، مارس المحاماة في الموصل، التحق بكلية الحقوق بجامعة باريس وواصل الدراسة فيها إلى أن حصل على شهادة الدكتوراه عام 1941 وكذلك حصل على شهادة الدكتوراه في الأدب من كلية الآداب بجامعة باريس أيضا سنة 1944، عين ممثلا للعراق في الجامعة العربية عام 1946 ثم وزيرا للخارجية عام 1958 ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص8–26.

(4) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص52.

موقف السفارة العراقية في واشنطن والممثلية العراقية في نيويورك عند إعلان الثورة

سيطر الملحق العسكري العميد الركن إسماعيل العارف على السفارة مؤيدا الثورة حال سماعه بنبأها واتصل بمديرية الاستخبارات العسكرية مستفسرا عن أمور كثيرة أجيب عليها بدقة وتفصيل فأصبح مصدرا مهما للمعلومات عن الثورة والقائمين بها وأهدافها وقرأ عليه احد ضباط المديرية البيان الأول الذي أذيع أول مرة قبل التعديلات التي جرت عليه وعرف عدم صحة كافة الإشاعات التي تقول أن هناك مقاومة ضد الثورة وان وحدات عسكرية معادية تزحف على بغداد ولا غرابة في ذلك لان العميد الركن إسماعيل العارف من أوائل الضباط الأحرار النشطين منذ انضمامه سنة 1952، حتى نقله إلى الولايات المتحدة في كانون الأول سنة 1956 وعليه سارت الأمور في السفارة سيرا مؤيدا للثورة [1].

أما ممثل العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة الدكتور عبد المجيد عباس فقد التحق يوم 14 تموز بالممثلية لاستلام منصب ممثل العراق الدائم الجديد في الأمم المتحدة[2]، وكانت قد دعت الحكومة الأمريكية مجلس الأمن لعقد اجتماع طارىء في الخامس عشر من تموز كرد فعل على الثورة في العراق [3].

وقبل أن يذهب الدكتور عبد المجيد عباس لحضور اجتماع مجلس الأمن اتصل بالملحق العسكري إسماعيل العارف في واشنطن مستفسرا عما سيفعله في هذه الجلسة وعندئذ نصحه إسماعيل العارف بعدم الحضور، لان النظام الذي كان يمثله أصبح في ذمة التاريخ، ولكن عبد المجيد عباس

---

(1) خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير، ص110.

(2) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية(1958-1959)، ج1، 14 تموز - 31 تموز 1958، بغداد، 2000، ص57.

(3) خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير، ص110.

حضر الاجتماع مع بعض موظفي البعثة العراقية في الأمم المتحدة[1]، فاتصل به إسماعيل العارف محذرا إياه والموظفين الذين حضروا وعندئذ انقطع الدكتور عبد المجيد عباس عن الحضور للأيام التالية[2].

اتصلت الحكومة الأردنية بممثلها بالأمم المتحدة السيد بهاء طوقان وطلبت منه أن يتصل بالقنصل العراقي في نيويورك السيد هاشم الحلي وبالدكتور عبد المجيد عباس ويعرض على كل منهما مبلغ عشرة آلاف دولار ودعم الأردن لهما ليقفا ضد الثورة في العراق وطلب من عبد المجيد عباس الحضور في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد في الثامن عشر من تموز أي في اليوم الرابع من بدء الاجتماعات وفعلا حضر الدكتور عبد المجيد عباس هذه الجلسة،ورفض السيد هاشم الحلي عرض الحكومة الأردنية[3].

اتصل إسماعيل العارف ثانية بالدكتور عبد المجيد عباس بعد جلسة مجلس الأمن وهدده وطلب منه عدم الحضور مستقبلا والا فالعاقبة وخيمة[4].

فرد عليه بأنه سيمضي في تمثيل العراق في مجلس الأمن، لأنه لا يعترف بشرعية الثورة في العراق، ولأنه الممثل الشرعي، لان الملك قد عينه وفقا لصلاحياته الدستورية فأرسل إسماعيل العارف ضابطين من الضباط الذين انهوا دوراتهم وهم كل من النقيبين عباس الاسدي، ونوري إسماعيل للسفر في أول طائرة إلى نيويورك لحجز الدكتور عبد المجيد عباس في غرفته في القنصلية العراقية التي كان بدوام فيها ويغلقا عليه بابها ويحتفظا بالمفتاح ويبقيا هناك حارسين عليه ويقطعا اتصاله تلفونيا بالخارج إلى أن تنتهي جلسات مجلس الأمن. إلا أن هذه الخطة فشلت وفر عبد المجيد

---

(1) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص62–6.

(2) خيل إبراهيم حسين، اللغز المحير، ص111.

(3) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص53 ؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص63.

(4) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية، ص57.

عباس من مكتبه بمساعدة بعض الموظفين من خصوم الثورة المؤيدين للنظام الملكي واحتجت الحكومة الأمريكية على الملحقية العسكرية على عملها هذا[1].

وصل وفد الثورة إلى الأمم المتحدة برئاسة السيد هاشم جواد ممثل العراق الدائم الجديد في الأمم المتحدة وقدم أوراق اعتماده إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ثم تبعه بعده وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد لحضور المناقشات وأخيرا ندم الدكتور عبد المجيد عباس على عمله[2]وأرسل رسالة إلى عبد الكريم قاسم يعتذر فيها عما بدر منه ويطلب الصفح منه وإعطائه راتبه ألتقاعدي الذي يستحقه حتى يتمكن من العودة إلى العراق[3].

---

[1] خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير، ص112.

[2] إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص158.

[3] خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير، ص113.